

المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التحضيري الثاني
جنيف، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
تبادل الآراء بشأن مشروع إعلان كرتاخينا

مشروع

"التزام مشترك من أجل عالم خال من الألغام": إعلان كرتاخينا لعام ٢٠٠٩

مقدم من الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي الثاني

نحن، الممثلين السامين للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وقد اجتمعنا في كرتاخينا،
تحدد التزامنا بإنهاء المعاناة التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد وتحقيق هدف عالم خال من الألغام. وسنعرز
جهودنا للتغلب على التحديات المتبقية، مُستنيرين في ذلك بإنجازاتنا الجماعية.

وإننا لنعتز بإنجازاتنا الجماعية من خلال الشراكات والتعاون

لقد انضمت مائة وست وخمسون دولة إلى الاتفاقية ملتزمة بألا تعود أبداً إلى استعمال الألغام المضادة
للأفراد. وتؤتي الجهود الرامية إلى تعزيز التقيد عالمياً بالاتفاقية والمساعدية الرامية إلى إقناع فاعلين آخرين بعدم استعمال
الألغام المضادة للأفراد أكلها. ونعتز بأن جميع الدول الأخرى تقريباً تراعي المعيار العالمي الذي حددته الاتفاقية.

ويتواصل انخفاض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. ويتلقى الناجون مزيداً من
الرعاية وتُبذل جهود متزايدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بهم. ونعتز بالناجين الذين
يتجاوزون آثار الصدمة والإصابات ويشاركون بنشاط في مجتمعاتهم وفي الأعمال المتصلة بالاتفاقية.

ونعتز بأننا دمرنا سوياً أكثر من ٤٢ مليون لغم مضاد للأفراد مما كان يوجد في مخزونات عشرين بلداً،
وهذا جهد أنقذ لوحده ملايين الأرواح والأطراف البشرية.

وتعمل الدول المتضررة وغيرها من الدول سوياً على رصد الموارد لتطهير الأراضي الملوثة. ويعني استيعاب
أساليب جديدة وفعالة أن مزيداً من الأراضي يمكن أن تستخدم بطريقة منتجة. ونعتز بمساهمتنا في تحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية من خلال إزالة الألغام البرية.

ونعترف بالشراكة التي أقمناها بين الدول المتضررة وغيرها من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني التي تواصل العمل سوياً من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام ومما تتسبب فيه من المعاناة والبؤس.

ونعترف بأن الاتفاقية عززت القانون الإنساني الدولي وشكلت عاملاً محفزاً لوضع صكوك دولية أخرى لحماية المدنيين.

ونعترف بأن تحديات هائلة لا تزال قائمة

ولا يزال يتناوبنا قلق بالغ إزاء الآلاف من النساء والبنات والصبيان والرجال الذين يصابون بعاهات أو يُقتلون كل سنة جراء الألغام المضادة للأفراد، وإزاء حالة جميع الناجين الذين لهم الحق في حياة كريمة. ونحن نواجه التحدي الخطير الناجم عن عدم امتثال ثلاث دول أطراف للالتزام بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد. وتتسم عملية تطهير المناطق المغممة بالبطء الشديد والتمسك دول أطراف كثيرة للغاية فترات تمديد للأجل النهائي المحدد في ١٠ سنوات. وكثيراً ما لا تكفي الموارد أو يجري استخدامها بشكل غير فعال. ويظل القاطنون في المناطق المتضررة عرضة للخطر وتعوق التنمية. وتواصل بعض الدول غير الأطراف في الاتفاقية وعدة فاعلين مسلحين من غير الدول استخدام الألغام المضادة للأفراد. ويتناقض هذا الأمر والأهداف الإنسانية للاتفاقية والمعيار العالمي الذي حددته ويجب أن يتوقف هذا الاستخدام.

ورغم ما بذل من جهود جبارة وما أحرز من تقدم كبير، لم نستطع بعد الوفاء بالوعود التي قطعناها كدول أطراف في الاتفاقية للناجين والأشخاص المهددين يومياً بالقتل أو الإعاقة جراء الألغام المضادة للأفراد.

وإننا لمصممون على بذل مزيد من الجهد للوفاء بالتزاماتنا.

ونعيد تأكيد التزامنا بإنهاء المعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد

ونبراسنا في ذلك الضرورة الإنسانية التي أفضت إلى الاتفاقية.

وسنكفل الامتثال للالتزامات القانونية المحددة في الاتفاقية إذ يبقى هذا الأمر أهم مهمة في عملنا من أجل إنهاء المعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد.

وسنؤسس جهودنا لمساعدة الضحايا على أعلى المعايير الدولية لإعمال الحقوق والحريات الأساسية للناجين وغيرهم من ذوي الإعاقات. وسنكفل مشاركتهم الكاملة والفعالة وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم.

وإننا مصممون على أن نسوي دون تأخير كل قضايا عدم الامتثال للالتزام بتدمير المخزون من الألغام المضادة للأفراد وعلى أن نعمل بجد من أجل منع عدم الامتثال في المستقبل.

وإننا نشجب استخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب أي فاعل من الفاعلين،

وسنحدد ونعبيء ونستخدم الموارد بطريقة أكثر فعالية، استناداً إلى الاحتياجات التي يجري تحديدها من خلال المجالات الوطنية ذات الأولوية ومن خلال التعاون والمساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ونعيد تأكيد التزامنا بتطهير جميع المناطق الملغمة المعروفة في أقرب وقت ممكن وبالعمل سويّاً لمنع التأخيرات غير المبررة وخفض عدد طلبات التمديد.

وسنحرص على أن تراعي جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية سِنّ كل من يهمهم الأمر وجنسهم وسنبرهن على أن رفاه الناجين والضحايا يظل في صلب جهودنا.

وسنحدد أوجه التآزر مع صكوك القانون الإنساني الدولي الأخرى وسنعزز التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني في تنفيذها.

ونناشد العالم بأن ينضم إلينا في التزامنا المشترك من أجل عالم خال من الألغام.

— — — — —